بمناسبة الذكرى الـ ٣٣ لمجلس التعاون.. سفراء خليجيون بالمملكة:

المجلس منظومة إقليمية يشار إليها بالبنان.. والاتحاد أبرز التطلعات المستقبلية

أكد سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين الدكتور عبدالله بن عبدالملك آل الشيخ أن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تم إنشاؤه برغبة صادقة من لدن القيادات الحكيمة آنذاك جاء استشعارا منهم بأهمية إنشاء منظمة إقليمية تحمي دولهم وتوحد وتنسق جهودهم في الدفاع عن مصالحهم وتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية وللمزيد من التقارب بين شعوب دولهم التي ترتبط بتاريخ مشترك من العلاقات الدينية والأسرية والاقتصادية.

وقال السفير في تصريح خاص لوكالة أنباء البحرين «بنا» بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة والثلاثين لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية إن استمرار المسيرة المباركة لهذا المجلس إلى وقتنا الحاضر والذي واجه العديد من التحديات قد أثبت من خلالها أن فكرة إنشائه كانت فكرة ثاقبة وأنه عامل مهم في الحفاظ على مصالح دوله والوقوف صفا واحدا على الساحتين الإقليمية والدولية حيال القضايا التي تهم الأمتين العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وأشار السفير عبدالله بن عبدالملك إلى الإنجازات العديدة التي سجلها المجلس من خلال التقريب بين أبناء دوله حيث أقر السماح لمواطنيه بالتنقل بين جميع دول أعضائه ببطاقة الهوية الوطنية التي تعد سابقة تحمد للمجلس لتسهيل التنقل والتواصل، وإنشاء الاتحاد الجمركي الذي نشط ووسع الدائرة الاقتصادية، وتشكيل قوات درع الجزيرة التي أثبتت مع مرور السنين أن لها دورها المهم بعد الله عز وجل في الذود عن حياض دول المجلس وحماية منجزاتها التي تعتبر بحق مفخرة لأبناء المنطقة تضرب بها الأمثال وتمت بفضل من الله سبحانه وتعالى ثم القيادات الحكيمة الرشيدة في دول المجلس التي عملت على تنمية القدرات البشرية لأبنائها وتطوير برامج التنمية المستدامة.

وأضاف السفير أن تطلعات القيادات وشعوبها في دول المجلس كثيرة وتسابق الزمان، ومن أبرز هذه التطلعات دعوة خادم الحرمين الشريفين إلى الانتقال بالمجلس من حالة التعاون إلى حالة الاتحاد، والتي تأتي استشعارا منه بمتطلبات المرحلة القادمة من مسيرة المجلس والحاجة إلى تطوير هذه المنظمة لمواجهة التحديات التي قد تواجهه حاضرا ومستقبلا.

وقال إن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد مع إخوانه زعماء دول المجلس قد بادروا إلى تأييد دعوة خادم الحرمين الشريفين إيمانا منهم بأهمية تطوير منظومة المجلس والارتقاء بها إلى ما يلبي تطلعاتهم وتطلعات شعوبهم الكريمة، سائلا الله العلي القدير أن يديم نعمة الأمن والأمان والاستقرار على دول المجلس في ظل قياداتها الرشيدة وأن يسدد خطاهم على دروب الخير.

من جهته رفع السفير محمد سلطان سيف السويدي سفير دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة لدى مملكة البحرين أسمى آيات التهاني إلى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشعوب دول المجلس بمناسبة الذكرى الـ٣٣ لقيام مجلس التعاون، متمنيا أن تشهد دولنا ومنطقتنا المزيد من التقدم والازدهار وأن تنعم بالأمن والاستقرار.

وفي تصريح خاص لوكالة أنباء البحرين «بنا»، قال السفير محمد سلطان السويدي إن «هذه الذكرى الغالية على قلب كل مواطن خليجي تزيدنا فخراً واعتزازاً بما حققته هذه المسيرة المباركة لمجلس التعاون من إنجازات كبيرة على كل الأصعدة من أجل خير وتقدم وازدهار دول المجلس وشعوبها الشقيقة».

وأضاف أن ما يسعد الشعب الإماراتي أن دولة الإمارات العربية المتحدة تشرفت باستضافة سبعة من مؤتمرات القمة الخليجية على مستوى القادة، منذ قمة «الميلاد» التي وضعت اللبنات الأولى لانطلاق المسيرة الخيرة لمجلس التعاون الخليجي.

وقال السفير إن القمة الأولى لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس التي عقدت في أبوظبي خلال الفترة ٢٥ و٢٦ مايو ١٩٨١ برئاسة المؤسس المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان شهدت اللحظات التاريخية لميلاد وانطلاقة هذه المنظومة الخليجية، حيث وقع قادة دول المجلس على وثيقة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى النظام الأساسي للمجلس.

وأشار السويدي إلى أن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أكدت في عام ٢٠١٢ أن دولة الإمارات العربية المتحدة، تتصدر دول مجلس التعاون، من حيث الالتزام بتنفيذ جميع قرارات مجلس التعاون الخليجي في مختلف القطاعات والمجالات، وخاصة المتصلة بالسوق الخليجية المشتركة، منوها في هذا الصدد إلى أن دولة الإمارات نفذت خلال عام ٢٠١١ بشكل كامل، وفقاً للأمانة العامة لدول المجلس، ١١ قراراً من إجمالي ١٧ قراراً للمجلس الأعلى في المجالات الاقتصادية، في حين أن هناك ستة قرارات يجري وضع الآليات اللازمة لتنفيذها.

وأوضح أن الأرقام تشير إلى أن إجمالي قيمة التجارة غير النفطية بين دولة الإمارات وشقيقاتها دول المجلس في ظل قيام الاتحاد الجمركي في عام ٢٠٠٣ ارتفع من ١٧ مليار درهم إلى ٣٦،٢ مليار درهم في نهاية عام ٢٠١١ بنسبة نمو ٢٧٢ بالمائة مما يعكس الأثر الإيجابي لقيام الاتحاد على اقتصاديات دول المجلس مشيرا إلى أن الميزان التجاري بين دولة الإمارات ودول التعاون مال لصالح دولة الإمارات خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١ في حالة مقارنة الواردات بكل من الصادرات وإعادة التصدير، كما تبين الإحصائيات أن إجمالي قيمة واردات دولة الإمارات من دول التعاون خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١١ بلغ ١٦٠،٣ مليار درهم، بينما بلغ إجمالي قيمة صادرات الإمارات وإعادة التصدير إلى دول التعاون ٢١٢،٥ مليار درهم خلال الفترة المذكورة.

وفي ختام تصريحه أعرب سفير دولة الإمارات لدى مملكة البحرين عن تمنياته أن تشهد دول مجلس التعاون في الدورات المقبلة المزيد من الإنجازات والاتفاقات التي تعزز من قيم الوحدة والتعاضد بين شعوب دول التعاون، وأن تنعكس خيرا على المنطقة وكل دول العالم.

كما رفع عميد السلك الدبلوماسي سفير دولة الكويت في مملكة البحرين الشيخ عزام مبارك الصباح، أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي، وإلى شعوب دول المجلس التعاون الخليجي بمناسبة مرور الذكرى الثالثة والثلاثين على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأكد الشيخ عزام مبارك الصباح في تصريح لوكالة أنباء البحرين «بنا»، أن مجلس التعاون أصبح اليوم منظومة إقليمية يشار إليها بالبنان في المجتمع الدولي فمسيرته المباركة الراسخة مكتملة الأركان والأسس، قوامها التنمية البشرية لشعوب المنطقة واعتبار الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها.

وقال إن من ثمرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي التي أتت من جهود أصحاب الجلالة والسمو القادة المؤسسين لمجلس التعاون الخليجي، العديد من الإنجازات منها التعاون في المجال الاقتصادي المشترك، والتعاون في مجالات الإنسان والبيئة والإعلام والأمن والسوق الخليجية المشتركة وتكامل الأسواق المالية، والسياسة الخارجية المشتركة التي تبلورت بحوارات إستراتيجية وعلاقات اقتصادية مع الدول والمجموعات الإقليمية.

ونوه سفير الكويت إلى أن دول المجلس حققت خلال السنوات الماضية تقدما ملحوظا في مختلف المجالات التنموية وقال إن الإنجازات التي حققها مجلس التعاون في مختلف المجالات التنموية أرست قواعد وأسسا قوية تؤهله للانطلاق للوصول إلى التكامل بين دوله وتحقيق الطموحات والتطلعات لمواطنيه، مشيرا إلى أن مسيرة العمل الخليجي المشتركة لا تزال تعمل على تعزيز العمل الخليجي ودفع المسيرة إلى آفاق أرحب للمزيد من التكامل والتوحد بين دول المجلس لما فيه التقدم والازدهار لدول المجلس ومواطنيه، وليتبوأ مجلس التعاون مكانة متقدمة دوليا وإقليميا لتحقيق الأمن والاستقرار لشعوبه.

○ السفير السعودي.

○ السفير الإماراتي.

○ السفير الكويتي.

في تقرير لـ «بنا»:

٣٣ عاما من إنجازات مجلس التعاون.. وشعوبه في انتظار العديد من التطلعات

في مثل هذا التوقيت من عام ١٩٨١، توافق زعماء دول الخليج العربية على إنشاء كيان جامع لطموحاتهم في التكتل، ولتطلعات شعوبهم في الوحدة، وإثر مرور ٣٣ عاما على إنشاء المجلس، يبدو مهما قراءة أهم المنجزات التي حققها على الصعد المختلفة، والعراقيل التي تعترض مسيرة تطوره المباركة للوصول إلى وحدته الكاملة والمنشودة، والمستقبل الذي ترنو إليه دوله وشعوبه وسط التحديات التي تواجهه، وخاصة أن احتفال هذا العام بذكرى مرور ثلاثة عقود على إنشاء المجلس يتزامن معه عدد من التطورات والمستجدات المهمة على صعيد الأوضاع بمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط والعالم بأسره.

وليس من قبيل المبالغة . أو التكرار . القول إن من بين أبرز ما حققه المجلس من تطور خلال العقود الثلاثة الماضية ليس فقط ما يتعلق بقدرته على الاستمرارية، ونجاحه في مواصلة أعماله المطلوبة منه رغم الأنواء التي مرت ومازال يمر بها، ما جعله محط أنظار العالم أجمع باعتباره مؤسسة إقليمية قوية تضارع نظيرتها الأوروبية والآسيوية..

وإنما لأن المجلس تمكن بفضل جهود قادته الدؤوبة ورؤاهم الحكيمة، فضلا عن تماسك شعوبه وأواصر القربى والمصير المشترك الذي يربطهم، من الظهور أمام العالم أجمع ككيان تفاوضي واحد بإمكانه التعبير عن دوله وحماية مصالحها ومواطن نفوذها، وتجسيد آمال مواطنيه وتطلعاتهم في غد مزدهر، وتمثيل أحلامهم في وطن خليجي كبير قادر على أن يستوعب أمنياتهم اللامتناهية في المواطنة الخليجية ويحتوي مقدراتهم ويوجهها التوجيه الأمثل بما يخدم مصالحهم، وبما يعود بالنفع عليهم وعلى أبنائهم في مستقبل الأيام القادمة.

جهود التعاطي مع التحديات

يبدو مهما هنا إبراز عدد من التحركات التي تعكس مجمل التطور الذي تشهده المنطقة بملفاتها الشائكة وجهود دول مجلس التعاون للتعاطي معها، وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية، والتي ازدادت كثافة في الفترة الأخيرة، حيث يلاحظ مثلا تصاعد التحديات الأمنية، وخاصة فيما يتعلق بالإرهاب ذي الوجه الديني، وبروز عدد من المعضلات السياسية التي باتت تلقي بظلالها على أوضاع المنطقة ككل بالنظر إلى مسارات التطور التي تأخذها حاليا عمليات التحول السياسي في بعض الدول، علاوة على سعي بعض الدول لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، التي يمكن أن تتسبب في تغيير موازين القوى بالمنطقة، وتفتح بابا واسعا للتأثير سلبا على أمن شعوبها واستقرار دولها.

وما من شك أن جملة هذه التحديات فرضت على دول التعاون العمل معا وبشكل مضاعف لتنسيق الجهود والمواقف لتحقيق متطلبات الأمن الضرورية لدول المجلس، وخاصة مع دول المجتمع الدولي الكبرى المعنية بالحفاظ على مقومات الاستقرار العالمي، ومنها الولايات المتحدة، حيث يلاحظ تلك التحركات الخليجية المتواصلة سواء فيما بينها أو مع أقطاب النظام العالمي ومؤسسات المجتمع الدولي المختلفة لتأمين المصالح الحيوية لدول الإقليم وتجنيبه التوترات التي تحدق به من جميع الجوانب والأطراف.

وفي هذا الشأن تبرز أهمية العديد من الاجتماعات التنسيقية، ومنها: الاجتماع التشاوري الأول لمجلس الدفاع المشترك لوزراء الدفاع بدول المجلس، والذي انعقد منتصف الشهر الجاري بجدة، وبحضور وزير الدفاع الأمريكي الذي كان يزور المنطقة خلال نفس الفترة، وذلك لبحث السياسات والخطط الدفاعية المناسبة التي تعزز من أمن الخليج الإقليمي واستقراره.

وقد أكد هذا المعنى الأمين العام لمجلس التعاون، الذي أشار إلى ضرورة «بناء منظومة دفاعية قادرة على الدفاع عن دول المجلس وحماية استقلالها وسيادتها، والدفاع عن مكتسبات شعوبها»، مشيرا إلى أن من أهم إنجازات المجلس على هذا الصعيد: «تأسيس قوة درع الجزيرة، وإنشاء القيادة العسكرية الموحدة، ومركز العمليات البحرية الموحد، ومركز العمليات الجوية، والدفاع الجوي الموحد، واستمرار التنسيق المشترك في جميع المجالات العسكرية، ومواصلة التدريبات والتمارين المشتركة لرفع الجاهزية القتالية، إضافة إلى إقرار التشريعات القانونية الأمنية كاتفاقية الدفاع المشترك، واتفاقية مكافحة الإرهاب، والاتفاقية الأمنية وغيرها».

ومن ذلك أيضا، الاجتماع التشاوري السادس للجنة العسكرية العليا لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد بدولة الكويت مطلع مايو الجاري، وتطرق إلى العديد من القضايا التي ستسهم في تعزيز مستقبل السياسة الدفاعية الجماعية، وتقوية التنسيق في مجالات التعاون العسكري بين الدول الأعضاء، وتدعم من بناء القوة الذاتية الخليجية.

الاقتصاد قاطرة العمل المشترك

في هذا الجانب، لم تدخر دول التعاون أي جهد للارتقاء بأركان بنائها الاقتصادي باعتباره قاطرة العمل المشترك الذي يستطيع تحقيق قفزة هائلة في مسيرة التعاون الخليجي الذي يهدف إلى الوصول إلى مرحلة التكامل الكامل، ولعل من المهم هنا الإشارة إلى نتيجتين مهمتين على هذا الصعيد، والتي تعكس نجاح دول المجلس في تذليل قدر كبير من الصعوبات التي اعترضت طريقه طوال مسيرته، الأولى: بروز دور رائد للمجلس ككتلة تفاوضية واحدة وكبيرة بإمكانها التفاوض مع التكتلات الإقليمية والدولية للحصول على تسهيلات وميزات أكبر لصالح المنطقة وشعوبها.

الثانية: الحوارات والمنتديات التي ينظمها المجلس مع الكتل والتجمعات الشبيهة في إفريقيا وآسيا وأوروبا، فضلا عن الدول الكبرى، ولا سيما النامية منها، والتي لم تكن لتنعقد من دون أن يكون للمجلس ثقله ومكانته على المستويين الإقليمي والدولي، علاوة على الثقة والتقدير الذي بات يحظى به في الأوساط المختلفة باعتباره مؤسسة كبيرة بإمكانها خلق وإيجاد فرص استثمارية هائلة وتحقيق استفادة متبادلة مع الدول بأسرها، ولا سيما منها تلك التي يمكن أن تفيد دول التعاون، وكان آخر مثل هذه الاجتماعات الدورة الأولى للمنتدى الاقتصادي والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان الذي استضافته الرياض مطلع شهر مايو الجاري باعتباره شهر التأسيس والاحتفال بإنشاء المجلس.

يشار هنا إلى أن إنجازات واعدة تنتظر دول المجلس من جراء النجاح في إرساء البنى الأساسية للتعاون الاقتصادي المشترك، وإن كان الأمر بحاجة إلى مزيد من الجهد للوصول إلى العملة النقدية والبنك المركزي الموحد، وخاصة بعد النجاح في إعلان السوق الخليجية المشتركة، وإقرار العديد من الأنظمة والتشريعات التي تسهل عملية تنقل السلع والبضائع والأفراد، فضلا عن الاستثمار المشترك الذي بات واحدا من الآليات المهمة التي اعتمدتها دول المجلس ورجال الأعمال بها لتعزيز فكرة المواطنة الخليجية المشتركة.

وتجري عملية التنسيق الخليجي في هذا الجانب على قدم وساق، ولعل انعقاد اجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي التي دعت إلى تفعيل الاتحاد الجمركي بدول المجلس والتي حظيت بموافقة جميع الدول المشاركة للمرة الـ ٩٨ في تاريخها، واجتماع لجنة التعاون التجاري الخليجي بحضور وزراء تجارة الدول الأعضاء للمرة الـ ٤٩، والاجتماع الـ ٣٨ لوزراء الصناعة، اللذين انعقدا بالكويت خلال الشهر الجاري، وكذلك انعقاد الاجتماع العاشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون، وغيرها، يعد تعبيرا واضحا عن ذلك التنسيق الكبير القائم بين دول المجلس في الجانب الاقتصادي، والذي يحتل أولوية قصوى في رؤى القيادة الحكيمة لدول التعاون، وهي الاجتماعات التي تكشف عن مستوى عال من المتابعة والتشاور الخليجي في الجانب الاقتصادي، والذي يستهدف إرساء المقومات اللازمة لعملية التكامل الاقتصادي الخليجي.

المورد البشري ومستقبل التنمية

للعنصر البشري أهميته في مدركات صانع القرار بدول التعاون الخليجي، ويحظى المواطن بأهمية كبيرة تجعله واحدا من الموارد الحيوية لدول المنطقة، بل ويمكن اعتباره المقوم الرئيسي الثالث بجانب الأمن والتنمية في سياسات دول الخليج العربية للنهوض كدول كبرى في الفترة القادمة.

وواقع الأمر أنه لا تغفل أي برامج أو خطط خليجية تم تبنيها خلال العقود الثلاثة السابقة عن تنمية قدرات هذا العنصر المهم وتطوير مهاراته وتوفير مقومات الحياة الضرورية له ولأسرته، ولعل موقع الإنسان الخليجي في تقارير التنمية البشرية الدولية التي تصدرها الأمم المتحدة وغيرها تعكس هذا المعنى بجلاء.

ولا شك أن هذا التطور يجد دليله في المستوى التأهيلي والعملي الذي يتمتع به المواطن الخليجي الآن في الكثير من المواقع والأوساط، حيث التجارب والكوادر والخبرات الوطنية التي تحفل بها الكثير من المواقع، فضلا عما تتمتع به بلدان الخليج العربية ذاتها من ثقة جعلتها محط أنظار العالم أجمع سواء لاستضافة أو لتنظيم الفعاليات المختلفة، بل وجعلتها مقصدا وموضع جذب سياحي في أجندة السياحة العالمية.

وهنا تبرز أهمية الإشارة إلى نتائج مشروعات التنمية المستدامة وبرامج الرفاهة التي سعت وتسعى دول التعاون لتحقيقها حتى الآن، والتي أسفرت في الحقيقة عن بروز دور الإنسان البحريني كعامل رئيسي ومحوري في عملية التنمية وباعتباره الأداة الضرورية التي يمكن أن تخرج العمل الخليجي المشترك إلى آفاق أكثر رحابة وبما يلبي تطلعات قادة وأبناء شعوب المنطقة.